عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح وانتخاب مجلس إدارة جديد

المسعود: «الاستئناف» تحسم قضية «المنتجعات» ضد «الصفاة» بشأن أرض الضباعية خلال العام الحالي

المسعود مترئسا الجمعية العمومية

توقع رئيس مجلس الادارة لشركة الدولية للمنتجعات نضال المسعود أن يتم إسدال الستار على القضية التي رفعتها الشركة ضد شركة الصفاة العقارية الخاصة بأرض الضباعية والشيك بدون رصيد الخاص بسداد قيمة هذه الارض، وذلك قبل نهاية العام الحالي، مؤكدا ان الشركة كانت قد حصلت على حكم أولي لصالحها في هذه القضية التي تنظر حاليا امام محكمة الاستئناف.

جاء ذلك في رد المسعود على ملاحظة مدقق الحسابات أثناء اجتماع عمومية الشركة التي انعقدت أمس حول الشيك الصادر عن شركة الصفاة العقارية بقيمة 13,2 مليون دينار كقيمة متبقية لصفقة بيع الأرض البالغة قيمتها 22 مليون دينار.

وفي رد على احد المساهمين الذي تساءل عن مدى قدرة «الصفاة» على الدفع من عدمه، أفاد المسعود بأن «الصفاة» شركة مليئة وميزانيتها موجودة ويمكن الاطلاع عليها، رافضا التعليق بإسهاب بداعي أن القضية لاتزال منظورة أمام القضاء.

وفي تعقيبه على ملاحظة وزارة التجارة حول استثمار الشركة في شركات زميلة غير شبيهة لأغراضها، قال المسعود ان وضع الاقتصاد العالمي أدى إلى عدم قدرة الشركة على التخارج من بعض الاستثمارات مثال شركة للسياحة وأخرى للاتصالات، مؤكدا صعوبة التخارج من تلك الاستثمارات في ظل الظروف الراهنة.

وحول عزم الشركة الدخول في مشاريع جديدة خلال المرحلة المقبلة، قال المسعود ان الجمود هو سمة الوضع الراهن، لافتا الى توقف الأعمال بسبب ضعف التمويل، مشيرا الى ان الحكومة تتحدث منذ 3 سنوات عن فتح أبواب التمويل، ولكن لا يوجد شيء على ارض الواقع، كما ان وضع السوق لا يساعد على التخارج من أي استثمارات خاصة في ظل تراجع قيم الأصول بشكل لافت.

مجموع أصول الشركة انخفض بنسبة 10٪ نهاية 2010 ليبلغ 26,4 مليون دينار مقارنة بـ 29,1 مليون دينار في 2009

وأوضح أن خسائر الشركة التي تقدر بنحو 2,5 مليون دينار خلال عام 2010 بواقع 16 فلسا للسهم جاءت نتيجة انخفاض قيم الأصول، وليست خسائر محققة.

وقال المسعود ان الشركة خسرت 2,5 ملايين دينار أي بواقع 16 فلسا للسهم وبنسبة عائد الملكية بنسبة 16٪ مقارنة بخسارة لعام 2009 مقدارها 3,3 ملايين دينار بواقع 21 فلسا للسهم وبنسبة عائد على حقوق الملكية 18٪، مشيرا الى أن مجموع أصول الشركة قد انخفضت بنسبة 10٪ نهاية عام 2010 ليبلغ 26,4 مليون دينار مقارنة بـ29,1 مليون دينار في 2009، كما بلغت مصاريف الشركة والاعباء الاخرى 1,4 مليون دينار مقارنة مبلغ 467,1 ألف دينار في 2009.

وذكر في تقرير المجلس ان هناك نبرة متفائلة بتعافي القطاع الاقتصادي خلال العام 2011 بسبب عدد من العوامل، أهمها خطة التنمية الحكومية وارتفاع أسعار النفط واستعداد الكثير من الشركات للانطلاق من جديد في ظل الرسائل الواضحة التي تبعث بها الجهات الرسمية لتعبر عن تذليل العقبات التي تواجه قطاع الاعمال لخلق بيئة مناسبة لتنفيذ العديد من مشاريع التنمية، وتعظيم الإنفاق الرأسمالي من خلال تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجراءات المناسبة لتعزيز العمل المؤسسي ودعم هيكل الاقتصاد الوطني، مبينا أن ادارة الشركة مستمرة في العمل الدؤوب والجاد للحفاظ على حقوق المساهمين وتفعيل الاغراض الرئيسية بما يحقق الملاءة الجيدة.

الى ذلك، وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال واعتماد تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبي الحسابات وصادقت على الميزانية المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

كما وافقت على توصية مجلس الادارة بإطفاء الخسائر المتراكمة والبالغة 1,7 مليون دينار باستخدام الاحتياطي الاختياري والبالغ 884,7 ألف دينار وجزء من الاحتياطي القانوني البالغ 846,9 ألف دينار، والموافقة على عدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2010 وتجديد تفويض مجلس الادارة بشراء مالا يزيد على 10٪ من أسهم رأس المال وفقا للقانون.

مجلس إدارة جديد للسنوات الثلاث المقبلة

وقد انتخبت العمومية مجلس إدارة جديدا لفترة الثلاث سنوات المقبلة وهم: نضال خالد المسعود، وليلى عبدالكريم الابراهيم، وشركة مصادر الأفق للتجارة العامة والمقاولات، وشركة ضاحية السرة العقارية، وشركة النزهة الدولية العقارية، وانتخاب كل من شركة ضاحية الخالدية العقارية، وشركة ضاحية العديلية العقارية عضوين احتياطيين.

● شريف حمدي

عموميتها أقرت توصيات مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح

«مبرد» خفضت خسائرها من 7,8 ملايين دينار في 2009 إلى 178 ألف دينار بنهاية 2010

خالد الطواري مترئسا عمومية الشركة (مهنا العنزي)

أكد رئيس مجلس الإدارة لشركة مبرد للنقل خالد الطواري اعتزام الشركة العمل على زيادة إيراداتها وتنويعها مصادر دخلها بالإضافة الى تقليل حجم المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن.

وأضاف الطواري في كلمته خلال انعقاد الجمعية العمومية للشركة أمس، ان أمام الشركة أكثر من فرصة استثمارية في دول الخليج، ومن المتوقع اقتناص إحدى هذه الفرص خلال العام الحالي.

وقال ان الخطة الإستراتيجية التي اعتمدها أخيرا مجلس الإدارة ستركز على الاستفادة من مشاريع خطة التنمية بالإضافة الى التركيز على استثمارات ومشاريع الشركة القائمة حاليا، وذلك من أجل الحصول على أقصى عائد منها.

وأشار إلى أن الشركة اجتازت المرحلة العصيبة التي مرت بها عبر تكاتف ومساندة الجهاز الاداري للشركة، حيث استطاعت أن تتخطى هذه المرحلة في فترة زمنية وجيزة، قامت مبرد بزيادة رأسمالها من 16,787,925 دينارا إلى 21,687,925 دينارا، وبالتالي قامت بالاستحواذ على حصة 98٪ من شركة إمداد، بالاضافة الى زيادة حصتها في شركة ILS عمان اللوجستية من 30٪ إلى 50٪، وحصولها على حصة 20٪ من شركة إنشاء.

وتوقع أن تسهم هذه الاستثمارات في زيادة عائد الشركة في الأعوام المقبلة، كما قامت الشركة بشراء أصول ثابتة بحدود 3 ملايين دينار خلال العام السابق لتزيد من قدرتها على المنافسة في سوق قطاع النقل.

وأوضح الطواري ان الاقتصاد العالمي عاد إلى المضي في طريق الانتعاش خلال عام 2010 ولكن بمعدلات نمو بطيئة نسبيا وفي الكويت أقر مجلس الأمة الخطة الخمسية للتنمية والتي تبلغ ميزانيتها 104 مليارات دولار والمتوقع أن تأتي بثمارها خلال الأعوام المقبلة.

وعن البيانات المالية للشركة للعام 2010، أشار الطواري الى انه تم تخفيض الخسارة من 7,859,738 دينارا في عام 2009 إلى 178,523 دينارا خلال 2010 وبنسبة 98٪، كما تمت زيادة حقوق المساهمين من 21,272,513 دينارا إلى 26,351,542 دينارا في عام 2010 وبنسبة نمو 24٪، مضيفا انه تمت زيادة الأصول من 29,406,912 دينارا في عام 2009 إلى 35,115,269 دينارا في عام 2010 بنسبة نمو 19,5٪.

هذا، وقد وافقت الجمعية العمومية العادية للشركة على جميع البنود المطروحة في جدول أعمالها للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 التي أبرزها الموافقة على اقتراح مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح نقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، كما تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإطفاء كامل الخسائر المتراكمة على الشركة.

● أحمد يوسف

عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح وإطفاء خسائرها المتراكمة البالغة 15,9 مليون دينار

العميري: «أصول» قد تتخارج من بعض شركاتها غير المدرجة لتوفير سيولة مالية وأجلت إنشاء صناديق جديدة

سليمان العميري خلال عمومية «أصول للاستثمار» (قاسم باشا)

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أصول للاستثمار سليمان العميري أن الشركة قد تتخارج من بعض شركاتها غير المدرجة في حال وجدت فرصة جيدة للتخارج مما يوفر سيولة مناسبة لها، مشيرا إلى أن «أصول» كانت لديها توجهات لإنشاء صناديق جديدة إلا أنها ارتأت أن تتمهل لاتضاح الرؤية بسبب الظروف الاقتصادية العالمية.

وأضاف العميري خلال عمومية الشركة العادية وغير العادية التي عقدت أمس أن الشركة أثبتت قدرتها على تخطي الأزمات بثبات وعبورها التحديات الاقتصادية التي عمت الأسواق، لافتا إلى أنها استطاعت أن تقلص خسائرها من 3,8 ملايين دينار عام 2009، إلى 583 ألف دينار عام 2010، أي بنسبة 85٪ كما بلغت إيرادات الشركة لعام 2010 مبلغ وقدره 1,83 مليون دينار مقارنة بـ 1,35 مليون دينار عام 2009، كما انخفضت المصاريف لعام 2010 إلى 2 مليون دينار مقارنة بـ 5,26 ملايين دينار لعام 2009 أي بنسبة انخفاض قدرها 63٪ وبلغ إجمالي الأصول 24,6 مليون دينار بانخفاض قدره 10٪.

خفض رأس المال

وأشار العميري إلى قيام «أصول» بتخفيض رأسمالها من 34,804 مليون دينار إلى 18,870 مليون دينار أي بنسبة 45,78٪ وذلك لإطفاء خسائر الشركة المتراكمة البالغة 15,933 مليون دينار بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة، علما بأن 70٪ من هذه الخسائر المتراكمة جاءت بسبب تكوين مخصصات، حيث ان الشركة استقطعت مخصصات منذ عام 2008 مرورا بعام 2009 وحتى عام 2010.

وأضاف أن «أصول» تسعى إلى تطوير وتنمية الأصول المدرة للدخل لزيادة العائد على الأصول حيث تتمتع الشركة باستثمارات صلبة تدر تدفقات نقدية وعوائد سريعة وقصيرة المدى، كما أن من أهم أولوياتها العمل على دراسة البدائل للتنمية والهيكلة المالية اللازمة للدخول في مشاريع جديدة بالإضافة إلى دراسة أفضل السبل لتحسين وتنويع عوائد الشركة.

الشركة قادرة ذاتياً على تسديد جميع التزاماتها المالية وفق الجدول الزمني الموضوع دون الحاجة إلى إعادة جدولة

وأكد العميري أن «أصول» قادرة ذاتيا على تسديد جميع التزاماتها المالية وفق الجدول الزمني الموضوع دونما الحاجة إلى إعادة جدولة أو مواجهة عقبات حيث انخفض إجمالي المطلوبات من 7,817 مليون دينار إلى 5,838 ملايين دينار أي بنسبة انخفاض بلغت 25٪.

وأوضح أن الشركة تتحلى بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح في التعامل مع الأطراف ذات صلة لإحاطة مساهميها بأوضاع الشركة، لافتا إلى أنها حصلت على بعض الأحكام ضد الأطراف ذات الصلة وجار التنفيذ حاليا على بعض من هذه الأحكام.

وأعلن العميري أنه بناء على تعليمات البنك المركزي رقم (2011/207) وحرصا على تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق مبدأ الشفافية، فإن الشركة تود إعلام مساهميها بأنه لم يتم تطبيق أي جزاءات مالية أو غير مالية على الشركة خلال عام 2010.

من جانبها وافقت الجمعية العمومية العادية على جميع البنود الواردة على جدول الأعمال ومن أهمها الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، كذلك الموافقة على اطفاء الخسائر المتراكمة والبالغة 15,9 مليون دينار بواقع 45٪ من رأس المال عن طريق تخفيض رأس المال وتفويض مجلس الإدارة التصرف في كسور الأسهم الناتجة.

الجمعية العمومية

كما وافقت الجمعية العمومية غير العادية على البندين الواردين في جدول أعمالها وهما الموافقة على تخفيض رأسمال الشركة حسب النسبة المذكورة سابقا، كذلك الموافقة على تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي الخاص برأسمال الشركة.

وذكر العميري أن الشركة حصلت من بعض الأحكام ضد الأطراف ذات الصلة على سيولة تقدر بـ 10 ملايين دينار، مشيرا الى أنه على ضوء ذلك حصلت الشركة على مخصصات، مبينا ان 70٪ من الخسائر المتراكمة عبارة عن مخصصات وجزء كبير منها من أطراف ذات صلة.

وقال ان اجمالي المخصصات تقدر بـ 14,5 مليون دينار.

وحول رؤيته إن كانت هناك نية لدى الشركة للتخارج من بعض أصولها قال العميري: لدينا أصول في الكويت والأردن والسعودية علما ان الأصول الكائنة في السعودية عبارة عن 14 وحدة سكنية في أبراج المروة بمكة المكرمة وتدر عائدا ماليا قدرة 5,5٪ والشركة لديها ارض مساحتها 5 آلاف متر مربع في تلاء العلى في الأردن وهذه الأرض في طور التطوير أو التخارج منها.

وعن محفظة التمويل الاستهلاكي التي أنشأتها الشركة ذكر العميري أن «أصول» كانت من أوائل الشركات في هذا المجال وكان حجم هذه المحفظة في 2006 يقدر بـ 60 مليون دينار.

واستطرد قائلا: هذا القطاع حاليا غير فعال لدى الشركة ولذلك نعتزم التخارج منه والشركة حاليا تسعى لتسلم الدفعات المالية التي قامت بتمويلها لعملائها من أفراد وشركات ومؤسسات في السابق لكن كتمويل جديد فقد أوقفته الشركة منذ 2008 وهؤلاء المقترضون يسددون هذه الأموال على شكل دفعات.

ولفت إلى أن الشركة تعاونت خلال الفترة السابقة مع شركة أجال للتمويل، مشيرا إلى أنه كانت هناك مذكرة تفاهم لبيع شركتين تابعتين لـ «أصول»، لـ «أجال» وفي بداية 2008 تم بيع الشركتين لـ «أجال» وتم تحويل النشاط التأجيري والتشغيلي أما محفظة التمويل فظلت تحت إدارة «اصول».

واستطرد قائلا: ليست لنا مساهمات حاليا مع شركة اجال للتمويل.

ولفت العميري الى ان الشركة ليست لها أصول في الدول العربية التي تشهد اضطرابات سياسية.

● عاطف رمضان

تطرح 45 قسيمة تجارية وسكنية وصناعية بأقساط 85 ديناراً

«دار الكوثر» تطلق المرحلة الثالثة من مشروع المنطقة الشرقية في عمان

استكمالا لمشاريعها المتميزة وعروضها القوية، أعلنت شركة «دار الكوثر العقارية»، إحدى شركات «المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار»، عن طرح المرحلة الثالثة من مشاريع المنطقة الشرقية في سلطنة عمان التي تشمل طرح 45 قسيمة تجارية وسكنية وصناعية بقيمة تصل إلى 3 ملايين دولار.

وفي هذا الصدد، أشار مساعد المدير في الشركة م.أيوب الصفار في تصريح صحافي الى أن الشركة طرحت أخيرا قسائم تجارية وسكنية وصناعية في سلطنة عمان، وتحديدا في المنطقة الشرقية التي تعد المرحلة الثالثة من مشاريعها هناك التي تميزت باستقطاب شريحة كبيرة من المستثمرين الباحثين عن الاستثمار الجيد.

وأضاف الصفار قائلا: «تنفرد الشركة بطرح هذه القسائم على مستوى الكويت من خلال التميز في المساحات التي تصل إلى 600 متر، وبأقساط ميسرة تصل إلى 85 دينارا لمدة تصل إلى عام تقريبا، مشيرا إلى أن «دار الكوثر» تقدم هذه العروض التي لاقت إقبالا كبيرا من خلال طريقة الأقساط الجديدة التي تطرحها الشركة التي تغني العميل عن البحث عن جهة تمويلية في ظل الصعوبة الحالية لطريقة التمويل.

وبين أن الشركة تقدم خدمات وتسهيلات مميزة لذلك المشروع ما ساهم في نجاح الشركة بتسويق المرحلة الاولى والثانية من مشاريع عمان، سواء كانت التجارية أو الصناعية والسكنية.

ولفت الصفار إلى أن الكويت تحتل المرتبة الثانية في عدد المتملكين للأراضي في سلطنة عمان، حيث ازداد العدد خلال العام الماضي ووصلت نسبة المتملكين إلى أكثر من 50٪، ومن المتوقع ازدياد هذه النسبة خلال العامين المقبلين، لافتا الى أن رسوم البيع في سلطنة عمان ثابتة لم يطرأ عليها أي تغيير منذ عام 1970 وهي 3٪ على الثمن، حيث تعد هذه النسبة متدنية جدا إذا ما قورنت برسوم التسجيل في الدول الأخرى، ومشيرا الى ان السلطنة تتيح فرصة تملك الأجنبي للمشاريع بنسبة 100٪ في المشاريع السياحية والمستثمر الخليجي لأغلب قطاعات الاستثمار بها.

م.أيوب الصفار

K-PAK
الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف
(ش.م.ك) مقفلة
إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف ش.م.ك. (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمزمع إنعقادها يوم الإثنين الموافق 2011/5/16 في تمام الساعة 10:00 صباحاً بقاعة الإجتماعات بمبنى وزارة التجارة والصناعة في مجمع الوزارات قاعة (أ) وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال.
لذا، يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة مكتب الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن في شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس، وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة هاتف 22464565 - 22464585 وذلك لاستلام إستمارات التوكيل وبطاقات الحضور بموعد أقصاه نهاية يوم الأحد الموافق 2011/5/15 وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي من الساعة 9:00 صباحاً حتى 1:00 ظهراً باستثناء يومي الجمعة والسبت.
والله ولي التوفيق ،،
مجلس الإدارة